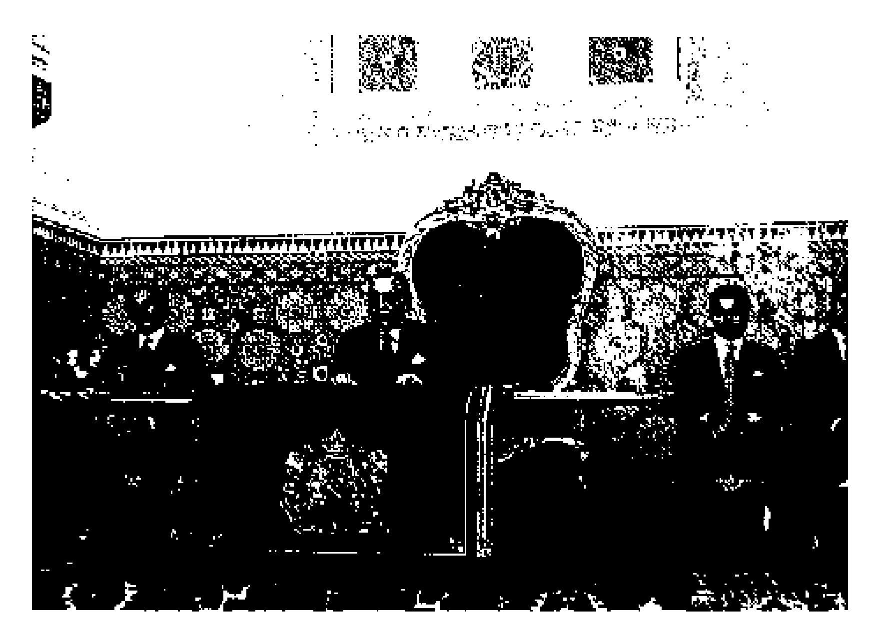
خطاب العرش



وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 20 رمضان 1414 موافق 3 مارس 1994، خطابا ساميا الى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين. وفي ما يلي نص الخطاب السامي :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

سوف تلاحظ أنني لم أتطرق في هذا الخطاب إلى ميدان التعليم وذلك لسبب واحد هو أن مشكلة التعليم من أخطر المشاكل التي تواجهها عدة دول في عالم اليوم. فنظرا لهذه الأهمية ولهذه الخطورة قررنا أن نوجه الى البرلمان في دورته المقبلة في أبريل إن شاء الله، خطابا ملكيا في إطار مقتضيات الدستور سندعو فيه النواب المحترمين إلى الانكباب بجد واستمرارية على هذه المشكلة المصيرية بالنسبة للمغرب وأبنائه وخدامه المغاربة.

شعبي العزيز.

مع بزوغ فجر هذا اليوم السعيد طالعتنا ذكرى عيد العرش المجيد الحلقة الثالثة والثلاثون في سلسلة ذكرياتنا الزاهية التي يخلد الاحتفاء بها ما ترمز إليه من مقومات أساسية وما تحتضنه من قيم سامية.

فلنحمد الله - شعبي العزيز - أن قيض لنا أنت وأنا - من جديد فرصة هذا اللقاء روفقنا لإحياء هذه الذكرى ونحن أشد ما نكون ارتباطا بآصرة الانسجام والالتحام والوفاء، شاكرين له سبحانه ما أغدق علينا من سابغ نعمه وما أفاض علينا من جزيل عطائه وكرمه سائلين منه المزيد، لئن شكرتم لأزيدنكم.

ولقد اعتدنا أن نجعل من هذه اللحظة التي نتوجه فيها إليك بالخطاب لحظة تذكر ووقفة تأمل وتبصر فيما حققناه من منجزات وما نتطلع اليه من مقاصد وغايات رفيعة نستلهم خلالها من عبر الذكرى ما يحفزنا على المضي في مسيرة سنوية أخرى بعزم راسخ مكين ومصابرة لا تكل ولا تلين.

ومن فضل الله علينا أن انتظمت من حلقات مسيراتنا السنوية سلسلة ذهبية يحق لنا أن نعتز بها ونفخر، فهي لا تذكر ولله الحمد إلا لتشكر، تغير فيها مصير الوطن في الداخل تقدما ونماء ونهضة فكرية وعمرانا وبناء، وأصبحت لبلادنا في الخارج بين المجتمع الدولي قدم راسخة وعلت لوطننا بين الأوطان سمعة شامخة.

وإن مقارنة بين ما كان عليه المغرب في بداية السنوات الثلاثين السابقة وما استقر عليه وضع بلادنا اليوم تؤكد أن الجهد الذي صرفناه - أنت وأنا - شعبي العزيز - لبناء الوطن ودعم نمائه وتحقيق تقدمه وتطوره ورخائه قد أعطى أكثر من إشارة الى أن تخطيطنا الشامل قد أخذ يعطي ثمارا، وأن البلاد ستستقبل بعون الله مع بزوغ فجر القرن الجديد، عيشا رغيدا وأمنا مستمرا وطيدا.

وإن سر هذا النجاح يكمن في صمود شعبنا من حولنا صفا مرصوص البنيان ثابت الأركان متشبثا بقيمه الخالدة ومؤسساته الماجدة متصرفا إلى البناء والتشييد محصنا بهذا الالتحام نفسه من كيد الكائدين ومترفعا عن الخوض مع الخائضين. وذلك ما ضمن لبلادنا ميزة الاستمرار ونعمة الاستقرار. لكننا رغم وفرة ما أنجزناه وتنامي حصيلة ما حققناه نظل متشوقين إلى تحقيق الأكبر وإنجاز الأكثر وعيا منا أن المسؤولية التي ألقاها الله على عاتقنا لقيادة شعبنا مسؤولية تكاليف لا

مسؤولية تشريف وأن المهام التي أناطها الدستور بملك البلاد تجعل منه المحرك لعجلة السير بها إلى تحقيق طموحاتها وموجهها الأمين إلى نبل مقاصدها وغاياتها. وقد مارسنا هذه المسؤولية العظمى كاملة منذ ثلاث وثلاثين سنة لم نتوقف فيها عن العمل ولم يعترنا في ممارستها سأم ولا ملل لأننا رضعنا حبك - شعبي العزيز - ونشأنا عليه، ولأننا تربينا في مدرسة والدنا على تقدير المسؤولية وأخذنا من سيرته وسلوكه دروس المثابرة والتضحية.

ونحمد الله أن وفقنا خلال سنوات عهدنا الى إقامة مؤسسات تمثيلية تتسع في دائرتها مشاركة الشعب في تسيير شؤون البلاد وتدبير أمورها وتوجيه سياستها وصنع مصيرها، مما جعل من نظام حكم المغرب نظاما ديمقراطيا ومن العلاقة بين قيادته وقاعدته منهجا نموذجيا ولم يتأت ذلك إلا بما حرصنا على توفيره لفصائل الشعب من وفاق وطني قوامه الاتفاق حول الثوابت الباقيات وأن تخلل ذلك اجتهاد مرغوب فيه على المتغيرات.

إن الإجماع الوطني - شعبي العزيز - ينعقد ولله الحمد على الالتزام بالتعلق بالدين الاسلامي دينا موجها رائدا وبالملكية الدستورية وعلى رأسها ملك البلاد خادما لشعبه وقائدا، وعلى الوقوف صفا متراصا للحفاظ على الوحدة الترابية وعلى العمل على إرساء دولة القانون الحضارية. ونحن وشعبنا نؤمن أن مقتضيات الدستور التي تكفل الحريات الديمقراطية لم تشرع إلا لتطبق في الحياة العملية شريطة أن تمارس في ظل المسؤولية ويلتزم بحدودها حتى لا تتحول بتجاوزها إلى الفوضى أو الإباحية. وإننا بحكم تكويننا وتربيتنا وماضينا وحاضرنا لا يكفنا إلا أن نسهر على حماية الحرية وحقوق الإنسان في هذه البلاد وأن نحصنها من المس بها من أي نوع من أنواع الاستبداد، ذلك لأننا اكتوينا وراء والدنا بنار فقدها وأدينا غاليا ثمن استرجاعها لشعبنا ولنا مما يجعلنا نسعى دائما وعبر العالم إلى توطيدها وإعلاء شأنها وتمجيدها وقد آمنا بأن السلم لا تترسخ في المجتمعات المحلية والجهوية والعالمية بدون الحرية. لذا - ونحن مع الاحرار في كل مكان - جعلنا من الدعوة الى السلام قضية لا تقل عن قضايانا قدسية وحاولنا التقريب بين أطراف النزاع - كلما طلب منا ذلك - بنزاهة وموضوعية متلمسين لتحقيق السلام الوسائل والأسباب وطارقين بدعوتها المخلصة كل باب.

واليوم ونحن نعانق هذه الذكرى الوافدة نستقبل السنة المقبلة بإرادة متزايدة لمواصلة العمل لإسعادك شعبي العزيز وإضافة صفحات أخرى الى سجل أعمالنا لتكسب ما بقي من رهانات ولنسجل المزيد من النجاحات.

شعبي العزيز،

لقد كانت السنة الفارطة حافلة بأحداث مختلفة الأهمية متنوعة تنوع المكان والزمان، غير أن أغلبيتها لا تخلو من ثقل ولها تأثير على مسار تاريخنا، ومن المؤكد أننا سوف نقدر مع مرور الأيام حق التقدير معانيها وندرك بالغ الإدراك مغازيها.

وبالقياس إلى ما عرفه العقد الأخير من تقلبات كبرى يمكن القول أن مرحلة ما بعد الحرب قد انتهت وأن الآفاق تؤشر الى عهد جديد.

وفي رأينا سيظل الاتفاق الموقع بواشنطن أهم حدث محدد لمعالم المستقبل. فما كان يعتبر بالأمس من قبيل الخيال أو على أكثر تقدير محض احتمال ها هو اليوم يتحول تدريجيا أمام أعيننا إلى حقيقة ولربما سينتهي قريبا ما لحق شعبا برمته - ومن ورائه الأمة العربية جمعاء - من دسائس ومؤامرات دامت قرنا كاملا غير أنه يحسن بنا أن لا نستسلم للتفاؤل أكثر من اللازم لأن الغيوم ما فتئت تحجب آفاق المستقبل ولأن الحواجز مازالت تملأ الطريق.

ولنا ما يكفي من اليقين أن كلا الطرفين متشبع بإرادة صادقة وعزم ثابت للسير بمسلسل السلام الى نهايته.

ومن جانبنا فقد قمنا طيلة أكثر من عشرين سنة بالعمل من أجل السلام داعين له وساعين لتحقيقه مما سمح لنا أن نخاطب في هذا الشأن بالصراحة اللازمة هذا الطرف أو ذاك.

لقد قلنا للإسرائيليين أن عليهم أن يتعاملوا مع الحقائق لأن اتفاق غزة - أريحا أولا ليس إلا مرحلة ولن يصبح السلام حقيقة دائمة إلا إذا كان عاما وشاملا كل الأراضي العربية المحتلة.

أما بالنسبة للفلسطينيين فقد أثرنا انتباههم إلى التغيير الجذري الذي ينبغي أن يطرأ على سلوكهم، فهم لم يعودوا مجرد مجاهدين لتحرير ترابهم بل أصبحوا حكاما مسؤولين أمام ذويهم وأمام العالم.

صحيح أن كفاحهم وتضحياتهم المتعددة جلبت لهم العطف والمساندة من شتى جهات العالم وهذا ما يستحق أن ينوه به علما أن خصمهم كان يتمتع بالدعم اللامشروط من غالبية الدول العظمى. أما الآن فعليهم أن يستثمروا ـ بدون إبطاء ـ ذلك العطف وتلك المساندة وأن يجنوا عائداتهما.

إن المفاوضات الإسرائيلية العربية ما تزال متواصلة وتجتاز عقبة كأداء تتشابك فيها الخيوط ويصعب الأخذ برأسها ومع ذلك ستصل الى هدفها. فالعالم كله يتمنى ذلك ويعمل من أجل ذلك.

شعبي العزيز،

تتوالى هذه الأيام المآسي والفواجع في عدد غير قليل من أقطار العالم لا تشذ عن ذلك أية قارة من القارات. ففي إفريقيا كما في آسيا وأمريكا وأوروبا هناك مجتمعات في حالة فوران، وفي كل ناحية تتصارع العشائر فيما بينها وتتمزق المجموعات بل الأدهى من ذلك أن هناك حروبا قائمة معلنة للاستحواذ على الحكم وللاستتباب فيه.

ومن هنا فالعمل السياسي الذي يظل حقا مشروعا كلما استعمل الوسائل السلمية لتحقيق الاقتناعات الشخصية سرعان ما يتحول الى نزاعات مسلحة يسقط ضحيتها العديد من الأبرياء.

شعبي العزيز،

إن هذه الأحداث التي اكتفينا بالإشارة اليها إشارة عابرة ليست مجرد حالات منعزلة إنها مجموعة أحداث مخيفة تبرهن على أن العالم لازال يبحث عن ذاته كما لو كان قد فقد نقطة توازنه.

وفي البحث عن هذا التوازن تظل الأمور غير واضحة ولا تحظى بكامل الاتفاق. فهذا البحث الذي يتواصل وكأنه يجري في لجة ظلمات بعضها فوق بعض يفرض نفسه كسؤال عن عالم مجهول يراد اكتشافه وعن مفهوم غامض يراد تحديده.

وهذا أمر يجري على الكل جماعات ووحدات لا يفلت منه أحد ولا أية دولة. لذا فان الكل غير راض دائما عن أوضاعه ولا ينقطع عن البحث عما هو أفضل.

وبهذه الروح، روح البحث عما هو أفضل عمدنا الى إدخال أكثر ما يمكن من التحسينات على دستورنا الذي هو القانون الأسمى للبلاد.

وبهذه الروح، نفسها وبمساعدة جميع القوى والتيارات والفعاليات السياسية أعطيت الانطلاقة للمسلسل الانتخابي ومنذ البداية أي منذ تنظيم الاستفتاء للموافقة على الدستور المعدل كان عزمنا الصريح الذي لم نخفه قط هو الاستجابة لطموحات شعبنا في التغيير والتجديد..

ففي الميدان الاجتماعي على الخصوص عهدنا الى حكومتنا بوضع برنامج أولي لبناء مائتي ألف مسكن بشروط تفضيلية وبدعم من الدولة لصالح الفئات الاجتماعية الأقل حظا. إننا نعلم - شعبي العزيز - أن تكلفة الكراء تشكل في مصروفات هذه الأسر ما يقارب ثلثي مدخولها. من أجل ذلك فالجديد المهم في هذا البرنامج هو سماحه للمستفيدين منه بتملك سكن ملائم يدفعون ثمن شرائه أقساطا ستكون أقل من ثمن الكراء المرهق لهذه الأسر التي يضيق مدخولها عن الحصول على ملكية سكنها.

وهكذا تتواصل مسيرة بلدنا بثبات فلا أمر ولا قوة يستطيعان أن يثنيانا عن مسؤوليتنا الهادفة الى الحرص على تقوية وتنمية المصالح الوطنية التي آل الينا الحفاظ عليها ضمن ما ورثناه من اختصاصات عندما ألقى الله إلينا بمقاليد شعبنا.

وهذا يفرض علينا أن نستمر دائما مرهفين آذاننا لصوت المغرب الذي يرن في الأعماق وأن لا يحيد بنا عن منهجنا القويم ما قد يثار أحيانا بطريقة غير مسؤولة وغير واعية وأن نبقى متفتحين لجميع المبادرات التي ترمي الى الوصول الى ما نطمح إليه من غايات لبلدنا ومقاصد لإسعاد شعبنا.

وفعلا استمرت الدورة الأولى للبرلمان أكثر من أربعة أشهر كانت تتخللها جلسات كثيرا ما تطول إلى ساعة متأخرة من الليل وكانت المناقشات حادة أحيانا غير أنها ولله الحمد، لم تكن تخالف قواعد اللياقة التي بدونها يستحيل أن يفيد الحوار إذ يصبح مسبقا بدون جدوى.

ولقد كانت السنة الماضية مخصصة أيضا لتركيز المؤسسات وتحسين سيرها وضمان فعاليتها، وفي هذا المضمار نوقن أن الوسيلة لذلك تكمن في أن يتقمص العاملون بالمؤسسات روح المواطنة وان يتحلوا بالتسامح والاحترام المتبادل حتى يتم التعايش المثمر بين السلط. فإذا كان الدستور يحدد لكل سلطة [illegible]

يجيز التداخل بينها فإن الأهداف المنوط تحقيقها بالمؤسسات تتطلب أن تكون السلطات على قدر كبير من التجانس والانسجام إذ ما هي، أي تلك السلطات إلا أعضاء الجسم الواحد، جسم الدولة المغربية الذي نحرص على بقائه سليما صحيحا قويا.

وقد تمت الموافقة على أول مشروع قانون، القانون التنظيمي للمجلس الدستوري ولا يخفى ما لهذا القانون من أهمية باعتبار الاختصاصات التي يخولها دستورنا المعدل للمجلس الدستوري، وتلت الموافقة على هذا القانون التنظيمي الموافقة على قانون المالية.

ونظرا لما يمثله القانونان من أهمية فقد كانا موضع نقاش طويل داخل مجلس النواب استطاع كل واحد خلاله أن يعبر عن رأيه بكل حرية وأن يقترح تعديلات لم تغفل كلها.

وإننا لنشيد هنا بممثلي شعبنا لما أنجزوه من عمل ونتمنى مخلصين أن تستمر الروح المتحمسة التي يدافعون بها عن آرائهم مهما اختلفت،وأن يستمر جو التعبئة لخدمة المنفعة المشتركة، مصلحة الوطن التي تعلو فوق كل اعتبار.

شعبي العزيز.

لقد تحمل الشعب المغربي لمدة سبع سنوات نتائج تدابير اقتصادية صعبة كان هدفها إعادة جدولة الديون الخارجية وارساء قواعد جديدة لهيكلة مالية ونقدية تجعل من المغرب دولة قادرة على مواجهة التنافس العالمي.

وإنه لتخامرنا فكرة قد تبدو فكرة بسيطة غير أنها تحمل في طياتها تحقيق المزيد من العدل والانصاف ويتعلق الأمر بتسخير عائد نسبة النمو - الذي نأمل ونرجو من الله أن يتراوح هذه السنة بين 10 و 11 بالمائة - وصرفه لصالح تحسين العيش لدى الفئات الاجتماعية المنتجة أي لفائدة غالبية المواطنين إذ لا يجوز أن يغفل من كانوا وراء ارتفاع نسبة النمو وقد أعطينا لحكومتنا توجيهات مدققة ليستفيد من هذا العائد خاصة العالم القروي وقطاع الإسكان جاعلين من هذا التوجه قاعدة مطردة حتى تدر مداخيل نسبة النمو فائدتها كل سنة بصفة مباشرة على القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.

وتمشيا مع السنة الحميدة التي أخذنا دائما بها لم نفتأ متشبثين بالحوار مع

الفعاليات الاجتماعية لتحسين مستوى العيش للقوات المنتجة. وفي هذا الصدد اصدرنا أمرنا الى حكومتنا بإحداث لجنة دائمة للحوار مع ممثلي عالم الشغل والتشغيل تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما اقتضت الظروف ذلك لتتدارس في هدوء واتزان المطالب الاجتماعية وتوجد لها الحلول الملائمة وتسهر على متابعة ما يتخذ في هذا الباب من تدابير وقرارات.

حقا - شعبي العزيز - إن عملنا لم يكتمل وحقا علينا أن نصحح ما قد يكون به من نقص وأن نصابر باستمرار على جعله متلائما ومتطلبات مجتمعنا الذي لا يفتأ يتطور تطورا لن يغفل أي مجال.

لقد كسبنا الرهان في ميدان الإدارة المحلية بمضاعفة عدد الجماعات رغم ما تطلبه ذلك من تعبئة وجهد وفي ذلك أحكم سياسة وأنجع تدبير لبلورة عزمنا على تقريب الإدارة من المواطنين وتعبئة القوى والموارد لصالح البلاد وتوزيع التجهيزات والبنيات التحتية وشد كل أجزاء الوطن وجميع جهات المملكة إلى قطار التنمية والتحديث وتعميم عملية المشاركة وضمان الحريات واستمرارية التشاور.

ولضمان ما يلزم من الانسجام لهذا العمل طلبنا من وزير الدولة في الداخلية والاعلام أن يدعو كل ولاتنا وعمالنا الى أن يترأسوا كل أسبوع لجنة تقنية في الولاية أو الإقليم تضم ممثلي السلطة الإدارية ومندوبي الوزارات والمؤسسات العمومية الموجودة في دائرة نفوذهم سعيا منا الى تحطيم الحواجز بين المصالح وإعادة الالتحام الى الوحدة الحكومية على المستوى المحلي وتقوية التنسيق.

وفي ميدان التعمير والهندسة وإعداد التراب تميزت السنة المنصرمة بتقوية ترسانتنا القانونية وبمتابعة تغطية التراب الوطني بتصاميم التعمير وإعداد التراب.

وفي مجال البيئة كرست القمة المنبثقة عن الأمم المتحدة المنعقدة بمدينة ريودوجانيرو - والتي أنبنا عنا لحضورها والمساهمة في أشغالها ولي عهدنا البار - ما للبيئة والتنمية من علاقات متينة كما كرست المقاربة الجديدة للتنمية الدائمة وهي المقاربة التي التزمنا بها.

وفعلا فإن المحافظة على البيئة تيسر تدبيرا عقلانيا للموارد الطبيعية وتسهم في تحسين إطار العيش ورفاهية الأجيال الحالية والمقبلة.

شعبي العزيز.

نصل الآن إلى مشاكل علاقاتنا مع شركائنا وحلفائنا الأجانب ومن أهم هذه المشاكل بالطبع مشكل الروابط التي نسعى إلى أن تقوم بيننا وبين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

إن العروض التي اقترحت علينا في ديسمبر 1993 لم ترقنا لذلك قدمنا لشركائنا وثيقة تتضمن رد فعلنا حيال تلك العروض وتذكر خاصة بالقرار الذي اتخذه المجلس الوزاري للدول الإثنتي عشرة الرامي إلى عقد اتفاق جديد مع المغرب يقوم على أربعة ركائز أساسية، الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي في القطاعات ذات المصلحة المشتركة والإنشاء المتدرج لمنطقة التبادل الحر والتعاون المالي.

وقد ألححنا بصفة خاصة على ضرورة دخول المنتوجات المغربية - سيما منتوجاتنا الفلاحية - إلى السوق الأوروبية.

أما المنهجية الأوروبية في الميدان المالي فيطبعها وللأسف هاجس الحيطة ويكتنفها الغموض وتقتصر على إبقاء الآليات المالية المعتادة وتعد - دونما التزام صريح - بمجرد بحث في المستقبل للمقتضيات المالية.

وريثما يدخل الاتفاق الجديد حيز التنفيذ - وهو ما نتمنى أن يكون قريبا - فإن المغرب يعتبر من الآن أنه بات من الضروري أن يعاد النظر في الاتفاق الحالي ليصبح مطابقا لما ترتب من آثار على اتفاقية جولة الأوروغواي وعلى متطلبات السوق الأوروبية الموحدة ويطالب شركاءه بأن يكونوا أحسن تفهما وأكبر تفتحا وأن يعاملوه على النحو الذي يعاملهم به.

شعبي العزيز.

لا تنسينا رهانات المسائل التي أثرناها ولا أسبقياتها المسألة الأساسية التي تحتل مقدمة انشغالاتنا ألا وهي مسألة وحدتنا الترابية.

فنحن فيما يخص صحراءنا مازلنا عند التزامنا بتنظيم استفتاء تأكيدي لتقرير المصير تحت مراقبة الأمم المتحدة يتم بمقتضاه الالتحاق النهائي لأقاليمنا الجنوبية بوطنها الأب.

ورغم المواربات والمراوغات التسويفية لخصومنا فإن لنا اليقين أن المجموعة

الدولية ستعرف كيف تفرض احترام التزاماتها وتنفذ ما تم الاتفاق عليه من قرارات مختلفة في هذا الموضوع.

ويجرنا طبعا الحديث عن إتمام وحدتنا الترابية إلى إثارة المسألة الشائكة المتعلقة بمصير مدينتينا سبتة ومليلية والجزر المجاورة لها التي ما تزال تحت النفوذ الإسباني. وقد حرصنا - إخلاصا منا لتقاليدنا العريقة - حتى الآن أن تتجنب الاصطدامات التي لاطائلة ترجى منها والتي قد لا تؤدي إلا الى إفساد العلاقات القائمة بين إسبانيا والمغرب.

إننا سعينا دائما الى حل مشاكلنا بالطرق السلمية المعتمدة على التفاوض والتشاور يخامرنا دائما إيمان راسخ أن لاتقادم يمكن أن يعتري حقوقنا ولا تنازل عن هذا الجزء من ترابنا، غير أننا في سعي الى التوفيق بيننا وبين جارتنا اقترحنا على أصدقائنا الإسبان أن تنشىء معا خلية للتفكير تضطلع بالبحث عن الحل الذي يضمن حقوق هذا الطرف ويحافظ على مصالح الطرف الآخر ولم يعد من الممكن إرجاء الحل إلى ما لا نهاية له لذا فأملنا أن يحظى مقترحنا بالقبول الحسن حتى يوضع حد لحالة شاذة.

شعبي العزيز.

رغم ما يعتري مشاكلنا من تنوع ظاهري فإنها كلها تبقى متكاملة يربط بعضها بعضا.

فعلى الصعيد التنظيمي أقمنا شبكة من المؤسسات ووضعنا ما يكفي من الآليات القانونية والسياسية التي تجعل المغرب يسير بخطى ثابتة نحو الحداثة والتقدم وهو توجه لم يغب عن ملاحظة الملاحظين ما دامت المجموعة الدولية اختارت مؤخرا مدينة مراكش الحمراء، للامضاء بها على أكبر اتفاقيات العصر الحديث ألا وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية. وإننا مبتهجون كل الابتهاج لهذا الاختيار ومن حق كل مغربي أن يخامره افتخار مشروع بهذا الامتياز.

إن على كل منا أن يقيم التقييم الأجدى مدى الطريق الذي قطعناه. صحيح أنه طريق لم يخل من الأشواك والعوائق ولاشيء فيه بنهائي غير أنه طريق طويل حافل بتنوع المكتسبات الإيجابية.

وحتى يتسنى لما وضعناه من مقتضيات - سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي - أن يثمر آثاره الحميدة يتحتم على كل واحد أن يترجمه في أحسن صيغة هي في آن واحد صيغة تواقة وطموح ومطابقة لما نريد وهكذا تتجلى فائدة ما أنجز من أعمال وتتأتى بذلك الاستفادة منها للجميع.

وأخيرا فإن ماجد من تقلبات دفع المجموعة الدولية اليوم إلى البحث عن نظام عالمي جديد، لذا فليتمكن المغرب من المساهمة فيه، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات وأن يدمجها في تقييمه الخاص لما يجب أن يكون عليه النظام المذكور.

شعبي العزيز،

إننا في غمرة جلال هذه الذكرى ونحن ننعم ونسعد بفرحة كبرى يكون لزاما علينا أن نشيد بمن سبقنا الى تسنم ذروة العرش، الضارب في القدم من الملوك الأقيال صانعي التاريخ وبناة الأجيال وبهؤلاء الأجيال كذلك الذين تعاقبوا والتفوا حول قيادتهم لصنع أمجاد المغرب، بدءا من عهد المولى ادريس الأول المؤسس، مركز الاسلام في هذه الديار، الى من تفى الله بنا على أثره والدنا محمد الخامس، محرر المغرب من التبعية والاستعمار مشيدين بأفضالهم مستلهمين القدوة من عظيم أعمالهم داعين الله لهم بالمغفرة والرضوان وسائلينه سبحانه أن يثيبهم خير ثواب في عرصات الجنان.

ونقف وقفة خشوع مترحمين على والدنا الذي لقننا وشعبنا دروس الوطنية والتضحية والفداء وجاهر بطلب الاستقلال والتحرير وسط العواصف والأنواء صابرا راضيا في السراء والضراء داعين له الله أن يتغمده برحمته ويجزيه خير جزاء عما قدم وأسدى لوطنه وأمته.

ورحمات أخرى نستمطرها على أرواح شهدائنا الذين استحبوا الآخرة على الحياة الدنيا ليعيش الوطن بعدهم حرا عظيما عزيزا كريما.

ونزجي تحية الرضا والحب والتقدير إلى قواتنا المسلحة الملكية وإلى قوات الدرك والأمن والقوات المساعدة المرابطة في أقاليمنا الجنوبية المسترجعة لدرء فلول الضلال والغي وصد قوات العدوان والبغي ولحماية حق وحدتنا الترابية ذلك الحق الذي ضمنته لجميع الأمم مقتضيات الشرعية الدولية.

اللهم إني أسألك أن تحمي هذه البلاد المتعلقة بك من كيد الكائدين وحسد الحاسدين، اللهم إني أسالك أن تديم عليها نعمك سابغة ظاهرة وباطنة، اللهم إني أسالك أن تثبت أقدامها على طريق الهداية وأن تشملها بكريم الرعاية وجميل العناية.

اللهم وأنت الآخذ بناصيتي، العليم بما في طويتي إنك تعلم اني لا آلو جهدا في إسعاد شعبي وأمتي واني أظل أجتهد في البحث عن أقوم السبل لأرفع من شأنهما وأعلي في الخافقين من ذكرهما فثبت اللهم خطواتي على هذا الطريق وأدم علي من لدنك نعمة التوفيق، إنك سبحانك بعبادك أعلم وأدرى إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.